بكل ثماره إذ يعمل لحساب غيره لا لحساب نفسه، ولا يرى أن كل نفس بما كسبت رهينة، وأن ا يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر، ولا يعيش قرير العين مطمئن البال، هادئ النفس.

لهذا أخذت جميع الدساتير تبني أحكامها على هذه الاسس، واعتبرتها شعار الديمقراطية الحقة التي تقضي بالمساواة والحرية وحكم الشعب لنفسه، وأنه مصدر السلطات، وقد جاء الإسلام من قبل بهذا الحكم فجعل ا أمور المسلمين شورى بينهم، وأمر نبيه عليه الصلاة والسلام بمشاورتهم في الأمر.

نقلت الدساتير بعضها عن بعض هذه الاحكام، وعلى نهجهم سار الدستور المصري أخذا بلغة العصر الحديث. مع أنه نص على أن دين الدولة الإسلام علماً من واضعية بأن هذه المبادئ لا تخالف روح الإسلام، ولا تناقض أحكامه وأوامره ونواهيه، وقد جرى عليها اهله منذ ظهور الإسلام. وربما كان من المفيد بيان تلك المبادئ ليعلم المطلع مقدار تطابقها وتماثلها.

تنص الدساتير على أن جميع الافراد لدى القانون سواء، وأنهم جميعاً متساوون في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الاصل أو اللغة أو الدين، وأن حريتهم الشخصية مكفولة، فلا يجوز القبض على أحد ولا حسبه الا بمقتضي القانون، وتجعل لمسكنه حرمة ولملكيته حرمة لا يجوز العبث بهما، وتجعل حرية الرأي مكفولة، ولكل انسان أن يعرب عن فكره بالقول أو الكتابة في حدود القانون، ولا تقيد حريته في أي شئ ما لم يحرمه القانون، ثم أطلقت له حرية الاعتقاد، وأوجبت على الدولة حماية حرية القيام بجميع شعائر الاديان والعقائد.

هذه هي حقوق الإنسان الشاملة لحريته.

وقد سارت البلاد الاوربية على هذا النهج حتى نهاية الحرب العالمية الطاحنة الاخيرة، وبدأت تظهر في الأفق غيوم تتلبد، وسحب تتكثف، تنذر بالويل والثبور وعظائم الامور، وانقسم العالم الاوربي إلى كتلتين: كتلة شرقية محورها